وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الإثنين، 18 ديسمبر 2023

أخبار الطاقة

إطلاق مركز لتطوير شواحن السيارات الكهربائية في الرياض الاقتصادية

أعلنت شركة البنية التحتية للسيارات الكهربائية EVIQ، إطلاق مركز للبحث وتطوير شواحن السيارات الكهربائية في الرياض، ويعد الأول من نوعه في المنطقة.

وسيستخدم المركز الجديد لمهام دراسة مجموعة من أجهزة الشحن والبرمجيات واختبارها، لضمان استخدام أفضل المعدات والبرامج في المجال، مما يؤكد التزام EVIQ بالجودة والكفاءة وقيادة التطور في قطاع المركبات الكهربائية في جميع أنحاء المملكة.

وقال محمد قزاز الرئيس التنفيذي للشركة «يشكل إطلاق مركز البحث والتطوير دلالة على التزامنا بالجودة والتنمية المستدامة للبنية التحتية للسيارات الكهربائية في المملكة، وسيساعد المركز الرائد فنيا على أن نكون دوما على اطلاع على أحدث الحلول الخاصة بتقنيات الشحن السريع، لتوفير أفضل تجربة شحن للمستخدمين، ولضمان تقديم حلول شحن موثوقة وفعالة لسائقي المركبات الكهربائية في المملكة».

وأوضح أن المركز يعد ركيزة أساسية في إطار استراتيجية الشركة التي تهدف إلى دعم تحقيق مستهدفات رؤية 2030، عبر تركيزها على نشر أجهزة الشحن عالية الجودة وضمان توافقها مع مختلف أنواع المركبات الكهربائية، مما يمهد الطريق لنمو منظومة المركبات الكهربائية في المملكة وتطوره بشكل مستدام.

وسيكون لمركز البحث والتطوير الجديد دور أساسي في دعم مهام الشركة، التي تهدف لتقديم حلول شحن السيارات الكهربائية وفق أعلى معايير الجودة من خلال اختبار أنواع مختلفة من أجهزة الشحن بعناية ودقة، كما أن المركز الجديد لا يعبر فقط عن التزام الشركة بالابتكار، بل يعد خطوة بارزة على مستوى تعزيز كفاءة شواحن السيارات الكهربائية وموثوقيتها وتوافقها مع مختلف أنواع المركبات، وسيمثل مركزا لتطوير الخبرات والمعرفة في مجال تكنولوجيا أجهزة الشحن، لتوفير الدعم اللازم للاحتياجات المتطورة لسوق السيارات الكهربائية في المملكة.

يذكر أن EVIQ تواصل تنفيذ خطتها بنشر 5000 شاحن في 1000 موقع استراتيجي بحلول 2030، بما يتماشى مع أهداف الاستدامة التي وضعتها المملكة.

شركات النفط والغاز في أمريكا الشمالية متحمسة لزيادة الإنتاج .. رهانات على قوة الطلب

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

توقع مختصون استمرار تقلبات أسعار النفط الخام خلال الأسبوع الجاري، بعد أن حققت أول مكاسب أسبوعية خلال شهرين بفعل تراجع مخاوف رفع سعر الفائدة الأمريكية، وتقلص توقعات الركود.

وأوضحوا لـ«الاقتصادية»، أن استهلاك النفط والغاز والفحم شهد نموا، وسجلت أنواع الوقود الثلاثة مستويات قياسية جديدة في 2023، لكن في الوقت نفسه كانت الطاقة المتجددة مزدهرة وكان الإنتاج من طاقة الرياح والطاقة الشمسية في جميع أنحاء العالم في 2023 أعلى بنحو 55 في المائة عما كان عليه في 2020.

وسلطوا الضوء على تقرير «وود ماكينزي»، الذي يؤكد ثقة السوق بقوة الطلب على النفط مع تجدد حماس شركات النفط والغاز في أمريكا الشمالية لتنمية الإنتاج وانتعاش منشآت الطاقة بشكل عام في الولايات المتحدة، متوقعين أن تكون هناك تطورات رئيسة في مجال الطاقة والموارد الطبيعية العام المقبل.

وأشار المحللون إلى توقعات أوبك نمو الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 2.4 مليون برميل يوميا في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وفي هذا الإطار، يقول روس كيندي العضو المنتدب لشركة «كيو إتش إيه» لخدمات الطاقة «إن أسعار النفط الخام أقرب إلى المكاسب مجددا بفعل آمال تعافي الطلب وتقلص مخاوف الركود»، مشيرا إلى أن هناك زيادة كبيرة في إنتاج النفط من خارج أوبك بنحو مليوني برميل يوميا، ما زاد الضغط على مجموعة «أوبك +» لخفض إنتاجها لمنع انخفاض الأسعار.

ورجح أن يتباطأ النمو خارج أوبك إلى 0.8 مليون برميل يوميا في العام المقبل فقط، مشيرا إلى أن العامل الأكبر في التباطؤ المتوقع هو احتمال حدوث تباطؤ حاد في نمو إنتاج النفط الأمريكي في 2024 لكن بلدانا أخرى بما في ذلك البرازيل ستسهم أيضا في زيادة النمو، كما سيؤدي التباطؤ من خارج أوبك إلى تخفيف الضغط الذي واجهته «أوبك +» في 2023.

ويرى، دامير تسبرات مدير تنمية الأعمال في شركة تكنيك جروب الدولية أن منتجي النفط والغاز في الولايات المتحدة يواصلون تعزيز الاستثمارات وزيادة الإمدادات، مشيرا إلى أنه ربما تكون أكبر قصة شاملة من صناعة النفط والغاز الأمريكية في العام المقبل هي مكاسب الكفاءة.

وأشار إلى أهمية اتفاق فنزويلا وجيانا على مواصلة الحوار بشأن الأراضي المتنازع عليها والغنية بالنفط والمعادن، حيث تم تشكيل لجنة مشتركة لمعالجة هذه القضية، ما سيسهم في تعزيز المعروض النفطي العالمي.

وأكد بيتر باخر المحلل الاقتصادي ومختص الشؤون القانونية للطاقة أن الطلب العالمي سيحقق طفرات في العام المقبل، ما يدعم الأسعار، بحسب تقديرات أوبك، مشيرا إلى تحول نشاط البتروكيماويات بشكل متزايد إلى الصين، حيث سجل الطلب الصيني على النفط في سبتمبر أعلى مستوى له على الإطلاق فوق 17 مليون برميل يوميا مدعوما بازدهار قطاع البتروكيماويات.

وأضاف أنه «جاءت هذه المكاسب على حساب منتجي البتروكيماويات في أماكن أخرى، وعلى الأخص في أوروبا والاقتصادات المتقدمة في آسيا، حيث نجد أن أوروبا ضعيفة بشكل خاص، وسط الركود الصناعي والتصنيعي واسع

النطاق في القارة».

وبدورها، تقول أرفي ناهار مختص شؤون النفط والغاز في شركة أفريكان ليدرشيب الدولية «إن التقلبات السعرية مستمرة بشكل غالب في السوق النفطية، لكن أسعار النفط حققت أول مكسب أسبوعي في شهرين في ختام الأسبوع الماضي، مع تراجع المخاوف من تشديد السياسات النقدية في أغلب البنوك المركزية في الدول الصناعية الكبرى».

وأبرزت بيانات أوبك التي نوهت بأن توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط لعام 2023 تبقى دون تغيير عن تقديرات الشهر الماضي عند 2.5 مليون برميل يوميا، مشيرة إلى أن المراجعات الهبوطية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أوروبا وآسيا والمحيط الهادئ في الربع الثالث من عام 23 والربع الرابع من عام 23 تقابلها مراجعات صعودية في الأمريكتين في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي، تراجع النفط عند التسوية، بنهاية تعاملات الجمعة 15 ديسمبر، لكنه حقق أول مكاسب أسبوعية في شهرين، وسط قرارات البنوك المركزية بتثبيت أسعار الفائدة.

وانخفضت العقود الآجلة للخام الأمريكي بنحو 15 سنتا أو 0.21 في المائة لتصل عند التسوية إلى 71.43 دولار للبرميل.

كذلك تراجعت العقود الآجلة لخام برنت ستة سنتات أو 0.08 في المائة لتصل عند التسوية إلى 76.55 دولار للبرميل بنهاية تعاملات الجمعة.

وتعثرت السوق في وقت سابق من الجلسة بعدما أظهر مسح لنشاط التصنيع الصادر عن بنك الاحتياطي الاتحادي في نيويورك حدوث تراجع في الطلبيات الجديدة للشهر الثالث، وهو ما قد يكون مؤشرا على ضعف حجم الطلب على النفط في العام المقبل.

وتأثر المتعاملون أيضا بتعليقات من جون وليامز رئيس بنك الاحتياطي الاتحادي في نيويورك يوم الجمعة حول الآمال في خفض أسعار الفائدة في العام المقبل.

وانخفض الدولار إلى أدنى مستوى في أربعة أشهر الخميس 14 ديسمبر، بعد تعليقات باول التي توقع فيها خفض تكاليف الاقتراض في 2024.

وفي التقرير الشهري لأوبك، أبقت المنظمة على توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط دون تغيير عند 2.5 مليون برميل يوميا في 2023، كما أبقت على التقديرات لمستويات الطلب في العام المقبل عند 29.9 مليون برميل يوميا.

كما استفادت الأسعار من إعلان الفيدرالي الأمريكي هذا الأسبوع أنه سيخفض على الأرجح تكاليف الاقتراض العام المقبل.

وتوقع محللون أن يبدأ الفيدرالي في خفض الفائدة في 2024 «لكن ليس بالوتيرة المتوقعة»، مشيرين إلى خفض محتمل قدره 85 نقطة أساس خلال العام، خلافا لما تظهره توقعات أسواق العقود الآجلة «120 نقطة أساس».

من جانب آخر، انخفض إجمالي عدد منصات الحفر النشطة في الولايات المتحدة بمقدار اثنتين هذا الأسبوع، بعد ارتفاعه بمقدار عشر على مدار الأسابيع الأربعة الماضية.

وذكر تقرير شركة بيكر هيوز الأمريكية المعنية بأنشطة الحفر أن إجمالي عدد منصات الحفر انخفض إلى 624 منصة هذا الأسبوع، وقد قدرت شركة بيكر هيوز خسارة 160 منصة حفر نشطة.

وأوضح أنه يقل عدد منصات الحفر هذا الأسبوع بمقدار 451 منصة عن عدد منصات الحفر في بداية عام 2019، قبل الوباء.

وأشار إلى انخفاض عدد منصات النفط بمقدار اثنتين إلى 501 وقد انخفض عدد منصات النفط الآن بمقدار 119 منصة مقارنة بهذا الوقت من العام الماضي، بينما بقي عدد منصات الغاز على حاله هذا الأسبوع عند 119، بخسارة 35 منصة غاز نشطة عن هذا الوقت من العام الماضي، فيما انخفضت الحفارات المتنوعة بمقدار حفار واحد.

روسيا تعتزم زيادة تخفيض صادرات النفط في ديسمبر ضمن اتفاق «أوبك +»

الاقتصادية

تعتزم روسيا زيادة تخفيضات صادرات النفط في ديسمبر، بما يعد موعدا أبكر من تعهد سابق، في إطار مساع من أكبر الدول المصدرة للخام في العالم لدعم الأسعار.

نقلت وكالة «إنترفاكس» للأنباء عن ألكسندر نوفاك نائب رئيس الوزراء الروسي قوله أمس «إن روسيا ستزيد تخفيضاتها لصادرات النفط في ديسمبر في إطار اتفاق أوبك +».

على صعيد آخر، أظهرت بيانات من مصادر تجارية أن واردات الهند من النفط الروسي ارتفعت في نوفمبر إلى أعلى مستوى في أربعة أشهر مسجلة 1.6 مليون برميل يوميا بزيادة 3.1 في المائة عن أكتوبر، بما شكل نحو 36 في المائة من إجمالي واردات البلاد من النفط الشهر الماضي.

وأصبحت موسكو أكبر مزود للهند بالنفط هذا العام مع انجذاب نيودلهي لتخفيضات على النفط الروسي بعد أن استبعدت شركات غربية عمليات الشراء من موسكو بعد الحرب في أوكرانيا في فبراير من العام الماضي.

وفي العادة اعتمدت الهند، ثالث أكبر مستورد ومستهلك للنفط في العالم، على منتجين في الشرق الأوسط للوفاء بأغلب احتياجاتها من النفط، ونادرا ما كانت تشتري من روسيا في السابق بسبب ارتفاع تكاليف النقل، وفقا لـ«رويترز».

وأظهرت البيانات أن واردات الهند الشهر الماضي وصلت في الإجمالي إلى نحو 4.5 مليون برميل يوميا وهو تراجع نسبته 4.5 في المائة عن الأول، لكنه ارتفاع بنسبة 13 في المائة مقارنة بالشهر ذاته من العام الماضي.

وبلغت حصة الشرق الأوسط من واردات الهند النفطية الشهر الماضي نحو 46 في المائة مقارنة بـ48 في المائة في أكتوبر، بينما ارتفع نصيب روسيا وكازاخستان وأذربيجان، وهي من دول الكومنولث المستقلة، إلى 39 في المائة من 36 في المائة وفقا لما أظهرته البيانات.

يأتي ذلك في وقت تبنى فيه الاتحاد الأوروبي حزمة جديدة من العقوبات على روسيا تشمل خصوصا فرض حظر على واردات الألماس الروسي، بحسب ما جاء في بيان للتكتل الخميس الماضي.

وفرض الاتحاد الأوروبي مجموعة غير مسبوقة من العقوبات على روسيا منذ أن أمر الرئيس فلاديمير بوتين قواته بالتدخل في أوكرانيا في فبراير 2022.

وتحظر العقوبات الأخيرة -التي لم يتم نشرها بعد في الجريدة الرسمية للاتحاد- صادرات روسيا من الألماس. وتشمل الحزمة أيضا إجراءات ترمي إلى تشديد تطبيق سقف أسعار النفط بهدف الحد من إيرادات الكرملين من مبيعات النفط الخام إلى دول خارج الاتحاد الأوروبي.

وفي الأثناء، يحذر دبلوماسيون أوروبيون من محدودية عدد القطاعات المتبقية التي يمكن أن يستهدفها الاتحاد الأوروبي مستقبلا.

4.24 مليار طن إنتاج مناجم الصين من الفحم خلال 11 شهرا

الاقتصادية

أظهرت بيانات رسمية أصدرتها الهيئة الوطنية للإحصاء في الصين، أن إنتاج البلاد من الفحم والنفط الخام والغاز الطبيعي حافظ على توسع مطرد خلال 11 شهرا من العام الجاري.

وأفادت وكالة أنباء الصين الجديدة «شينخوا» بأن المناجم في البلاد أنتجت 4.24 مليار طن من الفحم خلال الفترة ما بين يناير ونوفمبر الماضيين، بزيادة نسبتها 2.9 في المائة على أساس سنوي، بحسب الهيئة.

وارتفع إنتاج البلاد من النفط الخام بنسبة 1.8 في المائة على أساس سنوي خلال الفترة المذكورة، ليصل إلى 191.25 مليون طن، بينما زادت وارداتها من النفط الخام بنسبة 12.1 في المائة لتبلغ 515.65 مليون طن. وارتفع إنتاج البلاد من الغاز الطبيعي بنسبة 6 في المائة خلال الفترة المذكورة ليصل إلى 209.6 مليار متر مكعب، بينما توسعت واردات الغاز الطبيعي بنسبة 8.5 في المائة لتبلغ 107.4 مليون متر مكعب، بحسب بيانات الهيئة. وتوقعت تقارير دولية وصول الاستخدام العالمي للفحم إلى مستوى قياسي في 2023 مع استمرار قوة الطلب في الاقتصادات الناشئة والنامية.

ومن المتوقع أن يرتفع الطلب على الفحم 1.4 في المائة في 2023 ليتجاوز 8.5 مليار طن لأول مرة، إذ من المتوقع أن ينمو الاستخدام في الهند بنسبة 8 في المائة وفي الصين بنسبة 5 في المائة بسبب ارتفاع الطلب على الكهرباء وضعف إنتاج الطاقة الكهرومائية.

ومع ذلك، ذكر التقرير أنه من المتوقع انخفاض استخدام الفحم في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بنحو 20 في المائة لكل منهما في 2023.

وانخفاض استخدام الفحم ليس متوقعا حتى 2026 عندما تساعد زيادة كبيرة في قدرة إنتاج الطاقة المتجددة في الأعوام الثلاثة المقبلة على خفض الاستخدام بنسبة 2.3 في المائة مقارنة بمستويات عام 2023، حتى مع غياب سياسات الطاقة المتجددة.

لكن التقرير ذكر أنه من المتوقع أن يظل الاستهلاك العالمي أعلى بكثير من ثمانية مليارات طن في 2026. وأضاف أن «استخدام الفحم الذي يتم إنتاجه واستخدامه دون الاستعانة بتقنيات تقلص انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، يجب أن ينخفض بشكل أسرع بكثير من أجل الوصول إلى الأهداف التي حددها اتفاق باريس».

وقالت وكالة الطاقة الدولية «إنها تتوقع أن تسجل الصين أكثر من نصف التوسع العالمي في استخدام الطاقة المتجددة على مدى الأعوام الثلاثة المقبلة، ما سيؤدي إلى انخفاض الطلب على الفحم لديها في 2024 واستقراره حتى 2026».

انطلاق المؤتمر العلمي للتغير المناخي بجدة

سلطان المواش - الرياض

الجزيرة

انطلق المؤتمر العلمي الأول للتغير المناخي وتأثيراته والتوقعات المستقبلية، تحت عنوان «تعزيز التعليم والتدريب وتطوير المهارات والخبرات لدى جيل المستقبل من علماء المناخ في المملكة»، بمشاركة خبراء وباحثين ومختصين في مجالات الطقس والمناخ، والتوقعات والتغيرات المرتبطة بهما.

وأوضح الرئيس التنفيذي للمركز الوطني للأرصاد المشرف العام على المركز الإقليمي للتغير المناخي الدكتور أيمن بن سالم غلام، أن المؤتمر سيعرض أبرز ما حققه المركز من أعمال ودراسات ساهمت في تحقق متطلبات عدد من القطاعات المحلية والإقليمية في الجانبين البحثي والاستشاري وكذلك الدراسات المناخية المتعمقة، مؤكدا أن المسؤولية كبيرة لتحقيق أهداف وتطلعات المركز الإقليمي للتغير المناخي، لخدمة الوطن والإقليم والاستفادة من مخرجاته التي أصبحت اليوم واقعا ملموسا.

وقال الدكتور أيمن غلام: إن هذا المؤتمر وما سبقه من أنشطة قام بها المركز الإقليمي للتغير المناخي سواء من أعمال تنسيقية أو ورش عمل محلية وإقليمية ومباحثات ومشاركات في المؤتمرات الإقليمية والدولية تأتي لتحقيق القدر الأمثل من الفهم المستقبلي لقضايا التغير المناخي في ظل ما تنقله التقارير الدولية والتنامي المتصاعد للظواهر الجوية الحادة والمتطرفة والتغيرات المناخية المتسارعة على العالم وإقليمنا، والتي أصبحت تشكل هاجسا كبيرا للجهات والمجتمعات بما تسببه من آثار جسيمة تؤثر سلبا على حياة واستقرار الشعوب.

تعاون بين هيونداي والإمارات في مجال النقل المستقبلي الصديق للبيئة

مكة

وقعت شركة هيونداي موتور اتفاقا مع الإمارات للتعاون في مجال النقل المستقبلي الصديق للبيئة.

وقالت هيونداي موتور، كبرى شركات صناعة السيارات في كوريا الجنوبية أمس، إنها وقعت اتفاقا ستتعاون بموجبه مع صندوق الثروة السيادي الإماراتي في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز وجودها في سوق النقل الصديق للبيئة والمستقبلي.

وذكرت وكالة أنباء يونهاب الكورية الجنوبية أنه بموجب مذكرة التفاهم، ستتعاون شركة هيونداي موتور وشركة مبادلة للاستثمار في مجالات الهيدروجين والألنيوم الأخضر والتنقل الصديق للبيئة والتنقل الجوي المتقدم.

وسيعمل الجانبان معا لتوسيع أعمال إنتاج الهيدروجين من إعادة تدوير الموارد لشركة هيونداي، والتي تشير إلى طريقة لإنتاج الهيدروجين النظيف باستخدام الغاز الحيوي من النفايات العضوية، وأعمال إنتاج الصلب الأخضر(الصديق للبيئة)، حيث يستخدم الهيدروجين لصناعة الفولاذ.

وفي مجال التنقل الصديق للبيئة سيتعاون الجانبان لإنشاء بنية تحتية لشحن السيارات الكهربائية في شبه الجزيرة الأيبيرية في جنوب غرب أوروبا، ولتوريد مركبات الهيدروجين وتطوير الوقود المعتمد على الكهرباء.

وقال تشانج جاي هون، الرئيس التنفيذي لشركة هيونداي موتور، «إننا نخطط للسعي من أجل التعاون المتنوع لجعل مجتمعنا أكثر استدامة وتأمين محركات نمو جديدة، مع المساهمة أيضا في التحول العالمي في مفهوم الطاقة».

في سياق آخر أظهرت بيانات لقطاع السيارات في كوريا الجنوبية أمس، أن مبيعات سيارات شركتي هيونداي، أبرز شركة لصناعة السيارات في كوريا الجنوبية وشريكتها كيا في الولايات المتحدة
تجاوزت 1.5 مليون وحدة هذا العام.

وذكرت وكالة يونهاب الكورية الجنوبية للأنباء أن البيانات أظهرت أن هيونداي وكيا باعتا 788 ألفا و403 و722 ألف و176 وحدة على التوالي، خلال الفترة من يناير حتى نوفمبر الماضيين.

وتعد المبيعات هي الأعلى على أساس سنوي التي يتم تسجيلها منذ أن دخلت هيونداي السوق الأمريكي خلال 1986.

وكانت أعلى مبيعات سجلتها هيونداي في السابق قد بلغت 1.49 مليون وحدة خلال 2021.

أبرز خطط السعودية لتنويع مصادر الطاقة وتحقيق الحياد الكربوني في 2060

نوار صبح

الطاقة

تعتزم المملكة العربية السعودية، الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط ضمن مجموعة الـ20، ولديها أكبر اقتصاد في المنطقة على الإطلاق، تنويع مصادر الطاقة لديها وتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2060.

في عام 2016، أعلنت الحكومة «رؤية المملكة 2030»، التي تهدف إلى تحويل البلاد اقتصاديًا، من الاعتماد على النفط، وإنشاء اقتصاد متنوع ومستدام واجتماعي، وفقًا لما اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

ويتمثل هدف السعودية الأول لعام 2030 في السماح بتوليد نحو 50% من الكهرباء محليًا من مصادر الطاقة المتجددة، وذلك ضمن خطط تنويع مصادر الطاقة، بينما نسبة 50% المتبقية ستأتي من الغاز، بجزء من برنامج إزاحة السوائل.

جاء ذلك في مقابلة أجراها موقع ذي إنرجي يير (theenergyyear) المعني بأخبار النفط والغاز والطاقة المتجددة مع مدير عام شركة الكهرباء الفرنسية فرع المملكة، عمر الدويش.

تنويع مصادر الطاقة في السعودية

قال مدير عام شركة الكهرباء الفرنسية فرع السعودية عمر الدويش، إن هناك خططًا واضحة وطموحة وضعتها حكومة المملكة لتشكيل مستقبل الاقتصاد، إذ أكدت من جديد التزامها بأهداف اتفاق باريس للمناخ، وقدّمت المساهمات الأولى المحددة وطنيًا المحدثة إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام 2021.

وأشار إلى أن المملكة تطور وتنفذ -حاليًا- برامج وسياسات ومبادرات مختلفة لمواجهة تحديات تغير المناخ على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، والتي تشمل مبادرة السعودية الخضراء، ومبادرة الشرق الأوسط الأخضر، والبرنامج الوطني للاقتصاد الدائري للكربون، والبرنامج الوطني للطاقة المتجددة، والبرنامج السعودي لكفاءة الطاقة، وتطوير تقنيات احتجاز الكربون واستعماله وتخزينه.

وبحسب عمر الدويش، من المقرر تطوير هذه التقنيات من خلال بنية تحتية جديدة وإنشاء مراكز عالمية لاحتجاز وتخزين الكربون، مثل المركز الذي أعلنته شركة أرامكو خلال معرض المبادرة الخضراء، الذي عُقد مؤخرًا في قمة المناخ كوب 27 في شرم الشيخ، ومن المتوقع أن يتبع ذلك العديد من المراكز الأخرى.

دعم مجموعة كهرباء فرنسا

بدأت شركة الكهرباء الفرنسية رحلتها في المملكة عام 2012، من خلال إنشاء مكتب مجموعتها في الرياض، والتعرف على أصحاب المصلحة المحليين وسلسلة التوريد، وذلك تحسبًا لتأسيس برنامج نووي سعودي طموح، كانت تعتزم من أجله تطوير تكنولوجيا مفاعل الطاقة التطوري (إي بي آر) في المملكة.

بالإضافة إلى ذلك، وبجزء من دعمها جهود تنويع مصادر الطاقة، قال المدير العام عمر الدويش، إن المجموعة أسست تعاونًا مثمرًا مع الشركة السعودية للكهرباء، ركّز على التدريب وبناء القدرات البشرية وتبادل أفضل الممارسات في المرافق. وبمرور الوقت، بدأت المجموعة تنويع أنشطتها وترسيخ حضور أقوى في المملكة، التي تُعدّ سوقًا إستراتيجيَّة للمجموعة، إذ أوضح الدويش أن المجموعة تنشط حاليًا في مجال مصادر الطاقة المتجددة وتبريد المناطق وكفاءة الطاقة، وتعمل على مواءمة جهودها في مجال البحث والتطوير مع الأهداف الإستراتيجية لحكومة المملكة ورؤيتها.

إضافة إلى ذلك، شاركت المجموعة بعدد من العطاءات في المملكة، من خلال ذراعها للطاقة المتجددة، إي دي إف رينيوابلز، وفي يوليو/تموز 2022 نجحت في تشغيل مشروع دومة الجندل، أكبر وأقوى مزرعة رياح في الشرق الأوسط حتى الآن، وتبلغ قدرتها المركّبة الإجمالية 400 ميغاواط

وفي عام 2023، واصلت المجموعة حضورها القوي في مجال مصادر الطاقة المتجددة، من خلال تشغيل أول محطة للطاقة الشمسية على نطاق واسع في المملكة، وهو مشروع نور جدة للطاقة الشمسية بقدرة 300 ميغاواط، وفق الأرقام التي طالعتها منصة الطاقة المتخصصة.

وهذا ما يجعل مجموعة إي دي إف الشركة الوحيدة في المملكة حتى الآن التي تعمل بمزيج من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، إذ يتمثل طموحها في تعزيز قطاع الطاقة المتجددة المحلي، وزيادة تطوير أصولها، والمساهمة في تحقيق الهدف الوطني المتمثل في وصول مصادر الطاقة المتجددة إلى 50% في مزيج الطاقة السعودي بحلول عام 2030.

المشاركة في مشروع أمالا العقاري

تلتزم شركة الكهرباء الفرنسية في المملكة التزامًا تامًا بدعم أهداف الاستدامة في السعودية، وتُظهر شراكتها الأخيرة في مشروع «أمالا» على ساحل البحر الأحمر دعمها القوي، حسبما قاله مديرها العام عمر الدويش، لموقع ذي إنرجي يير (theenergyyear).

ومن خلال اتفاقية امتياز المرافق مع شركتي «البحر الأحمر العالمية» و«مصدر»، تقوم المجموعة بتمكين مشروع «أمالا» من العمل خارج الشبكة بالكامل، باستعمال كهرباء نظيفة محايدة كربونيًا من محطة للطاقة الشمسية بقدرة 250 ميغاواط، ونظام تخزين بطارية بقدرة 700 ميغاواط/ساعة.

وتضمن هذه المبادرة توفير الكهرباء والمياه النظيفة لأكثر من 10 آلاف منزل، وتقلل من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بما يقرب من نصف مليون طن سنويًا، بما يتماشى مع التزام المجموعة بالحياد الكربوني بحلول عام 2050، ويمثّل مشروع «أمالا» رؤية فريدة للرفاهية المستدامة والمسؤولية البيئية.

السعودية تعزز جهود توطين صناعة السيارات بعقد جديد الطاقة

تواصل المملكة العربية السعودية جهودها لتوطين صناعة السيارات، لا سيما الكهربائية منها، ضمن جهودها لتحقيق تقدّم يواكب التوجه العالمي لخفض الانبعاثات، بالإضافة إلى تحقيق مردود مادّي قوي.

وفي هذا المجال، أعلنت شركة كيه جي موبيليتي (KGM) الكورية الجنوبية، اليوم الأحد 17 ديسمبر/كانون الأول (2023)، توقيع اتفاق مع الشركة الوطنية لصناعة السيارات «سنام»، لإنتاج وتجميع السيارة الرياضية المتعددة الأغراض الكهربائية «توريس إي في إكس» (Torres EVX)، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

وبموجب مذكرة التفاهم، تخطط الشركة السعودية «سنام» لتصنيع السيارة الكهربائية من طراز «توريس إي في إكس»، بجانب سيارات ذات محرك احتراق داخلي، وهي «ريكستون سبورت خان» (Rexton Sport Khan) و«ريكستون نيو آرينا» (Rexton New Arena)، وفق ما نشرته وكالة الأنباء الكورية الرسمية «يونهاب».

صناعة السيارات في السعودية

يأتي العقد بين سنام السعودية وشركة كيه جي موبيليتي الكورية في أعقاب توقيع الشركتين عقد ترخيص المنتج في عامي 2019 و2022، بالإضافة إلى توقيعهما عقد توريد بمجموعة الأجزاء المصنّعة للتجميع العام الماضي 2022.

ومن المتوقع أن يبلغ حجم إنتاج السيارات الإجمالي، بموجب العقد بين الشركتين، نحو 169 ألف وحدة، بما في ذلك 90 ألف سيارة من طراز «ريكستون سبورت خان»، و79 ألف سيارة من طراز «ريكستون نيو آرينا»، على مدار 7 سنوات، منذ بدء الإنتاج.

يقول رئيس شركة كيه جي موبيليتي، كواك جيه-سون، إن شركته تخطط لإنشاء شبكة لإنتاج وبيع السيارات في السعودية، بجانب بناء جسر لدخول سوق السيارات الكهربائية في الشرق الأوسط مستقبلًا، وذلك بناءً على التعاون مع شركة «سنام»، وفق التصريحات التي طالعتها منصة الطاقة المتخصصة.

يشار إلى أن صناعة السيارات في السعودية تشهد طفرة مهمة، مع توجّه المملكة نحو توطين وتوفير البنية الأساسية الداعمة لانتشار السيارات الكهربائية، ضمن مساعيها لزيادة حصة هذه المركبات النظيفة إلى 30% من إجمالي المركبات بحلول عام 2030.

وخلال العام الجاري 2023، عملت المملكة على إدخال الحافلات الكهربائية بقطاع النقل العام، ضمن الإستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية، التي تشتمل على خفض الانبعاثات الكربونية بنسبة 25%، بحلول 2030.

خطوات السعودية لكهربة النقل

في بداية شهر فبراير/شباط 2023، دشّنت المملكة أول حافلة نقل عام كهربائية، تبدأ من محافظة جدة، ضمن خطوة

تجريبية لبدء انتشارها في السعودية، إذ تتميز الحافلة بقدرتها على قطع مسافة تصل إلى 300 كيلومتر في الشحنة الواحدة، بجانب استهلاك الكهرباء بأقلّ من 10% مقارنة بالحافلات الكهربائية الأخرى، وفقًا لما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

وضمن جهودها لصناعة السيارات الكهربائية في السعودية، أصدرت وزارة الصناعة والثروة المعدنية في يونيو/حزيران الماضي 2023 ترخيصًا صناعيًا لأول شركة سيارات كهربائية في المملكة، تحمل العلامة التجارية «سير»، لإقامة مصنع بمساحة تتجاوز مليون متر مربع.

بالإضافة إلى ذلك، عمل صندوق الاستثمارات العامة في المملكة على دعم تطوير البنية التحتية اللازمة لصناعة السيارات الكهربائية، إذ أسّس -بالتعاون مع الشركة السعودية للكهرباء- شركة البنية التحتية للسيارات الكهربائية، التي تستهدف تطوير بنية تحتية عالية الجودة لدعم خدمات الشحن السريع للسيارات الكهربائية.

في السياق نفسه، تعمل المملكة على جذب الاستثمارات العالمية في مجال السيارات الكهربائية، إذ منحت هيئة المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة -في سبتمبر/أيلول الماضي- شركة «لوسيد» ترخيص التشغيل الخاص بوحدة التصنيع التابعة لها داخل المملكة.

شكراً